الفكر الكلامي عند شمس الدين الأصفهاني المتوفى سنة: ٦٨٨هـ

إعداد
الدكتور
خالد حماد حمود العدواني
الأستاذ المشارك في كلية التربية الأساسية
في دولة الكويت

ملخص البحث

هذه دراسة استقرائية، وتحليلية، ونقدية حيث كان النقد مستحقًا، عُنيت ببيان وتوضيح الفكر الكلامي عند الإمام شمس الدين الأصفهاني، المتوفى سنة: ٦٨٨هـ.

وشمس الدين الأصفهاني يعتبر من أهم الشخصيات الكلامية التي تمثل مرحلة التجديد والابتكار في الفكر الكلامي في القرن السابع الهجري.

ومؤلفات الأصفهاني تعتبر امتدادا لمدرسة فخر الدين الرازي المتوفى سنة: ٦٠٦هـ الكلامية، ففيها تجد منهج الرازي في التأليف والتصنيف، وفي مزج الفلسفة بعلم الكلام، وفيها تجد أيضا خلاصة تحقيقات الرازي وتدقيقاته.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون البحث مكونا من: مقدمة البحث، وثلاثة مباحث: الأول في إثبات وجود الله تعالى، والثاني في الصفات الإلهية، والثالث في الأفعال الإلهية.

ومن أهم نتائج البحث: أن شمس الدين الأصفهاني موافق في الجملة لآراء أهل السنة والجماعة في قضايا الألوهية، وقد قام بتحقيق وتوضيح كثير من الحقائق المتصلة بهذه المباحث، وكان لها مشاركات واضحة نقد وتقويم الفكر الكلامي السني.

Research Summary

This is an inductive, analytical and critical study where the criticism was due. I meant a statement and clarification of the verbal thought of Imam Shams al-Din al-Asfahani, who died in ٦٨٨ AH.

Shams al-Din al-Asfahani is considered one of the most important figures of speech, which represents the stage of innovation and innovation in verbal thought in the seventh century AH.

Asfahani's works are considered an extension of the school of Fakhr al-Din al-Razi, who died in ٦٠٦ AH. In it, Al-Razi's approach is found in the composition and classification, and in the combination of philosophy and theology.

The nature of the research required that the research be composed of: Introduction to the research, and three aspects: the first in proving the existence of God, the second in the divine attributes, and the third in the divine acts.

The most important results of the research: Shams al-Din al-Asfahani agree in the sentence to the views of Ahl al-Sunnah and the community in the issues of divinity, and has investigated and clarified many facts related to this Mabahith, and had clear contributions criticism and evaluation of Sunni thought.

لمقدمة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، فلك الحمد حتى ترضى. وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، اللهم صل وسلم عليه كلما ذكرك الذاكرون، وصل وسلم عليه كلما غفل عن ذكره الغافلون، وعلى آله وصحبه أجمعين.

غير خاف على المشتغلين بالعلوم الشرعية أهمية علم الكلام من بينها، فهو من خير ما أنتجته قرائح علماء المسلمين دفاعا عن دينهم واعتقادهم، وهو أصيل النشأة بينها، يعبر بصدق عن مدى جدارة العقلية الإسلامية في مواكبة احتياجات الأمة الإسلامية: من رد شبهات وردت على أفرادها، أو تحقيق مفاهيم تم التطرق لها، أو تحرير مفاهيم ومصطلحات كثر الخلاف حولها.

وقد مر علم الكلام الإسلامي بمراحل عديدة، على اختلاف المذاهب والمشارب التي شاركت في بناء مسيرته، وقد كان لعلماء أهل السنة والجماعة اليد الطولى في المشاركة في تشييد أركان هذا العلم، وكان الشيخ أبو الحسن الأشعري وأصحابه ومن سار على طريقته هم فرسان طريقة أهل السنة والجماعة وفرسان علم الكلام السني، ومن هؤلاء الفرسان الكبار الإمام المحقق شمس الدين الأصفهاني[1] المشهور بشارح المحصول[2]، المتوفى سنة: ٦٨٨هـ.

وبعد: فهذه دراسة استقرائية، وتحليلية، ونقدية حيث كان النقد مستحقًّا، عُنيت ببيان وتوضيح الفكر الكلامي عند الإمام شمس الدين الأصفهاني، المتوفى سنة: ٦٨٨هـ.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث عن الفكر الكلامي عند شمس الدين الأصفهاني من عدة جوانب:

الجانب الأول: أن مؤلفات الأصفهاني تعتبر امتدادا لمدرسة فخر الدين الرازي المتوفى سنة: ٦٠٦هـ الكلامية، ففيها تجد منهج الرازي في التأليف والتصنيف، وفي مزج الفلسفة بعلم الكلام، وفيها تجد أيضا خلاصة تحقيقات الرازي وتدقيقاته.

الجانب الثاني: أن شمس الدين الأصفهاني يعتبر من أهم الشخصيات الكلامية التي تمثل مرحلة التجديد والابتكار في الفكر الكلامي في القرن السابع الهجري.

الجانب الثالث: أن أهم كتاب كلامي لشمس الدين الأصفهاني لم يطبع إلا في الفترة القريبة

---

(١) هو: محمد بن محمود بن محمد بن عباد، شمس الدين الأصفهاني الشافعي، كان إماما في المنطق وعلم الكلام وأصول الفقه وعلم الجدل، وله مصنفات تدل على تحقيقه، منها: الكاشف عن المحصول في علم أصول الفقه، والقواعد الكلية في جملة من الفنون العلمية. ولد في أصبهان وتوفي في القاهرة سنة: ٦٨٨ه. انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي ١٠٠/٨، الأعلام للزركلي ٨٧/٧.

(٢) واشتهر بهذه النسبة تمييزا له عن مشابهه في اللقب والنسبة، وهو محمود بن عبد الرحمن، شمس الدين الأصفهاني، المتوفى سنة: ٧٤٩ه، وله مصنفات كثيرة، من أشهرها: تسديد القواعد، ومطالع الأنظار، وكلاهما مطبوع.

جدا، وهي عام: ٢٠١٨م، وهو كتابه: "القواعد الكلية في جملة من الفنون العلمية"[١]، ولذا كان من المناسب بيان جهود هذا الإمام في علم الكلام.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثي واطلاعي لم أجد مَنْ بحثَ في الفكر الكلامي عند شمس الدين الأصفهاني، ولا ريب في أن إظهار أهمية شخصية الأصفهاني الكلامية وتجلية التطور الذي أحدثه في معالجة الأفكار الكلامية يعد إضافة مهمة في مجال الدراسات الكلامية والفلسفية.

حدود البحث:

تعرض الأصفهاني في كتابه إلى معالجة أغلب المسائل الكلامية، وقد وقع اختياري على دراسة قسم الإلهيات منها؛ إذ بدراستها يتضح فيها جليا التطور الكلامي الذي أحدثه الأصفهاني في معالجته لها.

تساؤلات البحث:

في أثناء دراستي هذه حاولت الإجابة عن عد تساؤلات، منها:

التساؤل الأول: ما هي جهود الأصفهاني في بحث إثبات الذات الإلهية؟

التساؤل الثاني: ما هي جهود الأصفهاني في بحث الصفات الإلهية؟

التساؤل الثالث: ما هي جهود الأصفهاني في بحث الأفعال الإلهية؟

خطة البحث:

يتكون هذا البحث مما يلي:

المقدمة، وذكرت فيها جوانب أهمية البحث، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وتساؤلات البحث.

المبحث الأول: إثبات وجود الله تعالى.

المبحث الثاني: الصفات الإلهية.

المبحث الثالث: الأفعال الإلهية.

الخاتمة، وذكرت فيها أهم نتائج البحث.

قائمة المصادر والمراجع.

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) وهو من مطبوعات مركز البحوث الإسلامية بإستانبول، ونشرته دار ابن حزم في لبنان، بتحقيق: د. منصور كوشينكاغ، ود. بلال تاشقين. والكتاب يعتبر خلاصة مركزة ومتقنة لأربعة علوم، وهي: علم المنطق، وعلم الخلاف، وعلم أصول الفقه، وعلم أصول الدين.

المبحث الأول

إثبات وجود الله تعالى

تعتبر قضية إثبات وجود الله تعالى من أهم القضايا الكلامية التي أولاها المتكلمون عناية فائقة، فتناولوها بحثا ودرسا وتدقيقا وتحقيقا، ومن الطبيعي أن تختلف مشارب ومسالك المتكلمين والفلاسفة أيضا في دراسة هذه القضية المفصلية في علم الكلام.

والمتأمل في هذه المشارب والمسالك يجد أنها على كثرة صياغاتها وتقريراتها تدور غالبا حول أربع أفكار:

الفكرة الأولى: فكرة فطرية الإيمان بالله تعالى، ويرتكز الاستدلال بهذه الفكرة على "أن كل إنسان يشعر في قرارة ضميره ومن تلقاء نفسه بوجود الله تعالى وميله العفوي إليه، دون أن يكون في ذلك متأثرا ببرهان، أو خاضعا لدليل، أو نابعا من تعليم معلم أو دعوة أحد، أو ما شابه ذلك من المؤثرات الخارجية"[1]. ويؤيد الاستدلال بهذه الفكرة كثير من المحدثين والمفسرين والمتكلمين والصوفية[2].

الفكرة الثانية: فكرة الحركة، ويرتكز الاستدلال بهذه الفكرة على قاعدة عقلية تنص على أنه لا بد لكل متحرك من محرِّك غير متحرك. ويرى بعض الباحثين أن برهان الحركة هو أول برهان فلسفي منطقي أقيم على إثبات وجود الله تعالى، وأن أرسطو ـــ وهو مبتكر هذا البرهان ـــ يعتبر أول الرواد في مجال إقامة البراهين على وجود الله تعالى[3].

الفكرة الثالثة: فكرة الحدوث، ويسمى البرهان المبتني على فكرة الحدوث ببرهان الحدوث، وهو البرهان المعتمد عند المتكلمين خاصة عند المتقدمين منهم، ولهذا البرهان صياغات وتقريرات متعددة، لكنه ينقسم إلى قسمين رئيسين: الأول يقوم على الاستدلال بحدوث الذوات، والثاني يقوم على الاستدلال بحدوث الصفات[4].

الفكرة الرابعة: فكرة الإمكان، ويرتكز هذا البرهان على قسمة الموجودات إلى ممكن الوجود وواجب الوجود، وأن ممكن الوجود هو ما كان وجوده من غيره لا من ذاته، وأن واجب الوجود هو ما كان وجوده من ذاته، بمعنى أنه لا يحتاج إلى موجد ومؤثر. ويسمى البرهان المرتكز على هذه الفكرة ببرهان الإمكان أو ببرهان الممكن والواجب أو ببرهان الصديقين[5].

والسؤال المطروح هنا هو: أي فكرة من هذه الأفكار استخدمها الأصفهاني في إثبات وجود الله تعالى؟

---

(1) انظر: معالم التوحيد في القرآن الكريم للشيخ جعفر السبحاني ص٥٤.

(2) انظر تفصيل ذلك في: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية لمحمد صالح الزركان ص١٨٣، الآمدي وآراؤه الكلامية للدكتور حسن الشافعي ص١٨١.

(3) انظر: أرسطو لعبد الرحمن بدوي ص١٧٤.

(4) لمزيد من التفصيل انظر: أصول الدين لأبي منصور البغدادي ص٦٨، الإنصاف للباقلاني ص ١٨، المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ص ٣٦، الشامل للجويني ص ١١٥، تبصرة الأدلة للنسفي ٧٨/١، الأربعين للرازي ١٠١/١، تلخيص المحصل للطوسي ص ٢٤٢.

(5) انظر: إلهيات الشفاء لابن سينا ص٣٤٢، المعتبر في الحكمة للبغدادي ١٣٣/٣، المطالب العالية للرازي ٧٢/١.

والجواب: أنه أورد أربعة براهين دالة على وجود الله تعالى، اعتمد في البراهين الثلاثة الأولى على فكرة الإمكان، واعتمد في البرهان الرابع على فكرة الحدوث.

غير أن الأصفهاني أشاد بالبرهان الأول الذي أورده، ووصفه بأنه برهان شريف، وأنه العمدة في إثبات وجود الله تعالى، وعلل كونه كذلك بأمرين:

الأمر الأول: أن التسلسل والدور ينقطعان به.

الأمر الثاني: أنه لا يتوقف على غيره، وغيره يتوقف عليه[1].

وتقرير البرهان الأول ــ بحسب صياغة الأصفهاني ــ هكذا: إن وجود الممكن ملزوم لوجود الواجب، والملزوم واقع، فاللازم واقع. بيان الملازمة: هو أنه لو وُجِدَ الممكن لوُجِدَ مرجِّحُه، فيجب به. ومرجِّحُه الموصوف إما أن يكون ممكنا أو واجبا، لا سبيل إلى الأول؛ لأنه ممكن، فله مرجح يجب به وجوده، فذلك إما الأول فيلزم تقدم الشيء على نفسه، أو غيره وهو محال، وإلا لافتقر الأول إليه، فإن المفتقر إلى المفتقر إلى الشيء مفتقر إلى ذلك الشيء، فلا يكون واجبا به وقد فرض واجبا به، هذا خلف.

فتعين أن يكون واجبا به، فقد صحت الملازمة، والملزوم واقع قطعا؛ ضرورة وجود الممكن، فاللازم كذلك، وإلا يلزم وجود الملزوم بدون اللازم، وهو محال[2].

ويُنَوِّهُ الأصفهاني ببرهانه هذا، ويصفه بأنه دال على ثلاثة مطالب شريفة:

المطلب الأول: أن كل ذرة من ذرات الممكنات الموجودة دالة على وجوده سبحانه.

المطلب الثاني: أن ينقطع به الدور والتسلسل، كما قدمنا.

المطلب الثالث: أن كل ممكن إنما يجب وجوده بالله تعالى.

وفي الحقيقة عندما نتأمل في هذا البرهان نجد أنه انطلق من فكرة اللزوم العقلي بين الممكن والواجب، إلى إثبات وجود الواجب؛ من حيث إن الممكن لا يُتصور تحققه ووجوده بدون تحقق ووجود المرجح الذي أوجب وجوده، وإذا كان الممكن ضروري الوجود، فلازمه ـ وهو واجب الوجود ـ لا بد أن يكون موجودا.

ولا شك أنه من خلال هذا البرهان يكون كل جزئي من جزئيات الممكن الموجودة هي دليل على وجود موجِبها، وهو واجب الوجود سبحانه. وأيضا: فإنه لا شك أنه يستفاد من هذا البرهان أن كل ممكن إنما يجب وجوده بالله سبحانه الذي هو واجب الوجود بالذات لا غير.

ولكن أود أن أنبه هنا إلى أنه لا يفهم من وصف الأصفهاني برهانَه هذا بأنه ينقطع به التسلسل والدور أنه استغنى ببرهانه هذا عن إبطال الدور والتسلسل الذي هو أحد المقدمات الضرورية لأي برهان عقلي مثبت لوجود الله سبحانه؛ وذلك لأن إبطال هذين الأمرين ــ وهما الدور والتسلسل ــ ملاحَظ في برهانه وإن لم يذكرا صراحة.

وأما برهانه الثاني على وجود الله تعالى فيقرره بقوله: "إن وجود مجموع الموجودات ملزوم لوجود الواجب تعالى وتقدس؛ وذلك لأنه ملزوم لوجود مرجحه لإمكانه، ومرجحه: إما نفس المجموع أو جزؤه أو الخارج عنه، لا سبيل إلى الأول وإلا يلزم تقدمه على نفسه بالوجود وهو محال، ولا إلى الثالث؛ لأن الخارج عن جميع الموجودات معدوم، والمعدوم لا يكون علة للموجود، فتعين الثاني. والمرجح الداخل في المجموع: إما أن يكون

---

(1) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣١٨.

(2) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣١٣.

واجبا لذاته أو ممكنا لذاته، والثاني باطل لما مر، فتعين الأول، وهو المطلوب"[1]. هكذا قرره وصاغه الأصفهاني.

وعندي أن في هذا البرهان خللا ظاهرا؛ وذلك لأنه جعل في بداية البرهان مجموعَ الموجودات ملزوما لوجود الواجب، وعَلَّلَ ذلك اللزومَ بأن المجموع ممكن، ثم في آخر البرهان جعل واجب الوجود جزءا من هذا المجموع الموصوف بالإمكان، ولا شك في عدم صحة ذلك.

وأما برهانه الثالث على وجود الله تعالى فيقرره الأصفهاني بقوله: "أن في الوجود تخصصات لموجودات بأمور خاصة، كأزمنة وغيرها، فذلك التخصيص لا بد له من مخصص، وإلا يلزم الترجيح من غير مرجح، وهو محال، والمخصِّص لا يجوز أن يكون ممكنا لما مر، فتعين أن يكون واجبا، وذلك هو المطلوب"[2].

وهذا البرهان صحيح لا غبار عليه، ويعود في الحقيقة إلى برهان إمكان الصفات الذي قرره وأوضحه إمام الحرمين الجويني[3] في كتابه: "الإرشاد"[4].

وهذا البرهان ــ كما يرى بعض الباحثين ــ لا يختلف عن برهان الحدوث إلا في التسمية؛ وذلك لأنه يجب التفريق بين الواجب الذي يتحدث عنه الجويني والواجب الذي يتحدث عنه ابن سينا؛ لأن الأصل في نشأة فكرة واجب الوجود هو أن الفلاسفة أرادوا أن يبدأوا في البرهنة على وجود الله تعالى من الله نفسه لا من المخلوقات، وأما الواجب عند الجويني فقد بدأ فيه من الحادث الذي سماه بالممكن[5].

وأما برهانه الرابع على إثبات وجود الله تعالى فهو برهان الحدوث، وهو البرهان المشهور عند المتكلمين، ويقرره الأصفهاني بقوله: "العالم حادث، وكل حادث لا بد له من مُحدِث، وذلك هو الله تعالى"[6]. والمطلوب الأهم في برهان الحدوث هو إثبات حدوث العالم، ولذلك يورد الأصفهاني أربعة أوجه دالة على حدوث العالم، وينسب هذه الوجوه الأربعة إلى الإمام الرازي[7][8].

غير أن الأصفهاني بعد إيراده الوجوه الأربعة الدالة على حدوث العالم، يعترض عليها من وجهين:

---

(1) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣١٤.
(2) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣١٤.
(3) هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي، المشهور بإمام الحرمين، من كبار متكلمي أهل السنة، فقيه أصولي محقق مدقق، له مصنفات كثيرة، منها: الشامل في أصول الدين والإرشاد في أصول الدين أيضا. توفي سنة: ٤٧٨هـ. انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص٢٧٨، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ١٦٥/٥.
(4) انظر: الإرشاد للجويني ص٢٨.
(5) انظر: دراسات في علم الكلام والفلسفة للدكتور يحيى هويدي ص١٣٤.
(6) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣١٤.
(7) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي ١٩/١، معالم أصول الدين للرازي أيضا ص٤٣.
(8) هو: محمد بن عمر بن الحسين، أبو محمد، فخر الدين الرازي، من كبار متكلمي أهل السنة والجماعة، وحيث أطلق لفظ الإمام في كتب علم الكلام وأصول الفقه فالمراد به هو، له مؤلفات كثيرة ومتنوعة، من أشهرها: تفسيره المسمى بمفاتيح الغيب، والمحصول في أصول الفقه، والمحصل في علم الكلام، وغيرها. توفي سنة: ٦٠٦هـ. انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي ٥٠٠/٢١، الأعلام للزركلي ٣١٣/٦.

الوجه الأول: أن العالم إنما ثبت حدوثه بناء على القول بالفاعل المختار، والحدوث يتوقف على الفاعل المختار، ووجوده يتوقف على الحدوث، وفيه دور.

الوجه الثاني: أنه لا يلزم من هذا البرهان إلا وجود محدِث، وأما وجوبه لذاته فلا يلزم إلا بعد إبطال الدور والتسلسل، وفي إبطالهما ــ من غير تعرض لتناهي الأجسام بهذه الأدلة الضعيفة ـ كفاية[1].

وأخيرا: يختم الأصفهاني مبحث إثبات وجود الله تعالى بالتنبيه على أن وجود الله تعالى هو عين ماهيته على مذهب أبي الحسن الأشعري[2]؛ وذلك لأنه يرى أن وجود كل شيء عين ماهيته، ويلزم من هذا أن يكون وجود الباري سبحانه عين ماهيته.

ثم يضيف الأصفهاني بأن لمن يعتقد صحة هذا القول ويريد أن يحتج له أن يقول: إن وجود الله تعالى لو كان زائدا على ماهيته لكان قائما بالماهية، والقائم بالشيء مفتقر إليه، وكل مفتقر إلى الغير ممكن، فيلزم افتقاره إلى مرجح يجب به وجوده، وذلك المرجح إما ماهيته أو غيرها.

لا سبيل إلى الأول، وإلا يلزم تقدم ماهيته على وجوده بالوجود؛ ضرورة تقدم وجود السبب على المسبب بالوجود، فيلزم اتصاف الماهية قبل وجودها بالوجود وأن تكون موجودة مرتين، وذلك محال، فواجب الوجود وجوده عين ماهيته. ولا سبيل إلى الثاني، وإلا يلزم افتقار واجب الوجود إلى الغير، وهو محال.

هذا بالنسبة لعلاقة واجب الوجود بماهيته، وأما الممكنات فوجودها عين ماهياتها عند الأشعري، وينبه الأصفهاني هنا على أنه ـ بناء على البرهان السابق ــ لو كان وجود الممكنات زائدا عليها، فلا استحالة فيه؛ لإمكانها وافتقارها إلى واجب الوجود، بخلاف واجب الوجود[3].

وأود أن أشير هنا إلى أن هذا الدليل الذي أورده الأصفهاني غير مجد في هذا المقام؛ وذلك لأن الخلاف في هذا المسألة ليس في زيادة الوجود على الماهية خارجا أو عدم زيادتها فيه؛ فإن وجود الماهية هو عينها خارجا حتى عند المخالفين لأبي الحسن الأشعري، فالماهية خارجا ليس لها وجود منفرد ولعارضها المسمى بالوجود وجود آخر، حتى يتصور بينهما القابلية والمقبولية والعلة والمعلولية.

وإنما الخلاف في هذه المسألة حاصل في زيادة الوجود على الماهية في الذهن وفي التعقل، ولا يتصور أن تكون الماهية قابلة للوجود ولانتزاع الوجود إلا حال كونها في الذهن والتعقل[4].

والدليل الذي أورده الأصفهاني مبني على أن زيادة الوجود على الماهية إنما هو باعتبار الخارج، وهو أمر غير صحيح كما بينا.

---

(1) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣١٨.

(2) هو: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، إمام أهل السنة، كان في مبدأ أمره معتزليا ثم هداه الله إلى مذهب أهل السنة والجماعة، توفي في بغداد سنة: ٣٢٤هـ، وقيل: سنة:٣٣٠هـ، له عدة تصانيف مشهورة، منها: مقالات الإسلاميين، واللمع، والإبانة. انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص٣٤، طبقات الشافعية لابن السبكي ٣٤٧/٣.

(3) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣١٨.

(4) انظر: تسديد القواعد ٢٠٦/١.

المبحث الثاني

الصفات الإلهية

يقسم الأصفهاني الصفات عموما على أربعة أقسام:

القسم الأول: الصفات الحقيقية العارية عن الإضافة، كالسواد والبياض[1].

القسم الثاني: الصفات الحقيقية التي لا تعرى عن الإضافات، كالعلم والقدرة والإرادة.

القسم الثالث: الصفات الإضافية المحضة، ككون الشيء قبلا وكونه يمينا أو شمالا.

القسم الرابع: الصفات السلبية.

ويؤكد هنا على أن التغير في النسب والإضافات أمر لازم ولا استحالة فيه؛ لكون النسب والإضافات أمورا عدمية، وأما التغير في الصفات الحقيقية فهو على الله تعالى محال[2].

وما يهمنا في هذا المبحث هو بيان أمرين: ما يجب أن يتنزه الله تعالى عنه من الأوصاف، وما يجب أن يتصف به من الأوصاف.

ما يجب أن يتنزه الله تعالى عنه من الأوصاف:

يذكر الأصفهاني عدة أوصاف ومعان يجب تنزيه الله تعالى عنها، وهي:

أولا: الله سبحانه لا تحل فيه الحوادث[3]:

يقيم الأصفهاني على صحة هذا الحكم الدليلين:

<u>الدليل الأول:</u> أنه لو كانت ذات الله سبحانه قابلة للحوادث، لكانت قابليته للحوادث إما من لوازم ذاته وإما من العوارض، والأول باطل؛ لأنه لو كانت القابلية من لوازم ذاته لكان الحادث ممكن الحدوث في الأزل، وهو محال؛ لاستحالة الجمع بين الأزل والحدوث.

<u>الدليل الثاني:</u> أنه ليس شيء من صفات الله تعالى حادثا؛ إذ لو كانت حادثة لافتقرت في حدوثها إلى مؤثر، والمؤثر: إما ذاته وإما غيرها. والأول محال؛ لأنه إما أن يؤثر بواسطة صفة أخرى كالعلم والقدرة أو لا، والأول محال وإلا يلزم التسلسل، والثاني محال؛ لاستلزامه الترجيح من غير مرجح. والثاني ـ وهو أن يكون المؤثر غير ذاته ـ محال؛ لأنه يلزم منه افتقار الله تعالى في صفاته إلى غيره، وهو نقص مستحيل على الله تعالى[4].

ثانيا: الله سبحانه ليس بمتحيز لا جسم[5]:

ويبرهن الأصفهاني على أن الله ليس بمتحيز: أنه لو كان متحيزا لكان منقسما؛ ضرورة أن المتحيز لا بد وأن ما منه يلي السماء غير ما منه يلي الأرض، ولو كان منقسما

---

(1) وكالحياة أيضا.

(2) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٢٨.

(3) لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة انظر: لمع الأدلة للجويني ص٩٦، المحصل للرازي ص٣٦٥، الصحائف الإلهية للسمرقندي ص٣٦٩، مطالع الأنظار للأصفهاني ص١٥٩.

(4) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٢٨.

(5) لمزيد من المعلومات حول استحالة الجسمية والتحيز على الله تعالى انظر: المحصل للرازي ص٣٥٧، كشف المراد لابن المطهر الحلي ص٢٦٩، مطالع الأنظار للأصفهاني ص١٥٧.

لكانت له أجزاء، فكان مفتقرا إلى أجزائه، والمفتقر إلى الغير ممكن، فيلزم كون واجب الوجود ممكنَ الوجود، وذلك محال.

ويبرهن على أنه ليس بجسم: بأن كل جسم قابل للقسمة، وكل ما قبل القسمة فله أجزاء، فيلزم صدق قولنا: "كل جسم مركب، وكل مركب مفتقر إلى أجزائه"، وهذا يلزم منه صدق القياس القائل: كل جسم مفتقر، ولا شيء من واجب الوجود بمفتقر إلى الغير، فيلزم أن لا يكون جسما، وهو المطلوب[1].

ثالثا: لله سبحانه ليـ في جهة لا مكا [2]:

وهنا قبل أن يبدأ الأصفهاني في البرهنة على هذا الحكم، ينبه على قضية من الأهمية بمكان، وهي أن بعض المجسمة يستدل على إثبات الجهة بأن الحكم بأن ليس هناك موجود ليس بجسم ولا في مكان وجهة هو أمر بدهي، فيورد عليهم الأصفهاني نقضا، حاصله: أنه لا شك أن لنا أمورا ليست في جهة ولا مكان، منها الماهيات الكلية ومنها الأعداد، وإذا ثبتت هذا عُلم أن نفي موجود ليس بجسم ولا في مكان وجهة ليس معلوما بالبديهة[3].

ولا أدري كيف صح له هذا الاستدلال؛ فإن المثالين اللذين أوردهما نقضا ــ وهما الماهيات الكلية والأعداد ــ ليسا من قبيل الموجودات الخارجية، بل هي اعتبارات ذهنية، لا تحقق لها في الخارج، إلا على القول بأن الماهية الكلية تتحقق في الخارج في ضمن تحقق جزئيها، وهو قول غير صحيح، وغير مجد أيضا؛ وذلك لأنها تتحقق في ضمن جزئي له مكان وجهة.

يبـ هـ لأصفهاني على لله تعالى ليـ في جهة لا مكا بثلاثة جـ :

<u>الوجه الأول:</u> أنه لو كان في جهة أو مكان لكان جسما، ولا شيء من واجب الوجود بجسم، فيلزم أن لا يكون في مكان أو جهة.

<u>الوجه الثاني:</u> أنه لو كان في مكان وجهة لكان متحيزا، فإما أن ينقسم أو لا، فإن انقسم يلزم الافتقار إلى الأجزاء، وهو محال، وإن لم ينقسم يلزم أن يكون في الصغر كالجوهر الفرد، وذلك محال.

<u>الوجه الثالث:</u> أن العالَم كرة، والدليل على كروية العالم: أنا إذا رصدنا كسوفا قمريا، فإذا وجدناه في البلاد الشرقية في أول الليل، وجدناه في آخر الليل في البلاد الغربية. ويلزم من كون العالم كرة أن يكون لله تعالى فوق، وإلا لكان أسفل بالنسبة إلى آخرين، وذلك محال.

ويستشعر الأصفهاني أن البعض قد يُشكل عليه في هذا المقام الظواهر النقلية المثبتة للمكانية والجهة لله تعالى، فيرد على هذا الإشكال بأن ما ذكرنا قاطع، وما تفيده هذه الظواهر دلالته ظنية، والقاطع راجح على المظنون؛ لأن العقل أصل النقل، فترجيح النقل على العقل قدح في الأصل لتصحيح الفرع، وذلك محال، بخلاف العكس، فتعين المصير إلى

---

(1) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٢٩.

(2) لمزيد من المعلومات انظر: الاقتصاد للغزالي ص٢٤، المحصل للرازي ص٣٦٣، تلخيص المحصل للطوسي ص٢٦٣.

(3) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٣٠.

تأويل هذه الظواهر النقلية[1].

بعا: لله سبحانه لا يحل في شي لا يتحد بشي [2]:

ويبرهن الأصفهاني على أن الله لا يحل في شيء: بأنه لو حل في شيء: فإما أن يحل فيه مع وجوب الحلول أو مع جواز الحلول. والأول باطل، وإلا يلزم: إما حدوث الحالِّ وإما قدم المحل، وكلاهما باطل. والثاني باطل؛ لأن المعقول من الحلول افتقار الحالِّ إلى المحل، وهو على سبحانه وتعالى محال.

ويبرهن على أن الله تعالى لا يتحد بشيء: بأنه لو اتحد الاثنان: فإما أن يبقيا، أو لا يبقيا، أو يبقى أحدهما دون الآخر، وأيما كان فلا اتحاد[3].

خامسا: كنه حقيقة لله سبحانه ليس معا مة للبش [4]:

يه ه لأصفهاني على ه ب جهي :

الوجه الأول: أن المعلوم منه سبحانه لا يمنع وقوع الشركة فيه؛ ولذلك يُحتاج بعد معرفته إلى إقامة الدلالة الدالة على وحدانيته، وذاته المخصوصة تمنع وقوع الشركة فيها، فذاته المخصوصة غير معلومة بالكنه.

الوجه الثاني: أننا إما أن نقول: إن ذاته سبحانه المخصوصة هي الماهية والوجود أو الوجود المحض، وأيما كان فالكنه غير معلوم للبشر. أما إذا كان الواقع هو الأول فلعدم العلم بالماهية المخصوصة، وأما إذا كان الواقع هو الثاني فلأن لفظ الوجود مقول على الموجودات: إما بالاشتراك وإما بالتشكيك، وأيما كان فالكنه غير معلوم، أما إذا كان الواقع هو الاشتراك فظاهر، وأما إذا كان الواقع هو التشكيك فلأن كنه ما يحصل به المعنى المختص بالمحل الذي قيل عليه وعلى غيره اللفظ بالتشكيك ــ غير معلوم قطعا بالكنه[5].

ما يج يتصـ لله به م لأ صا :

أولا: الله سبحانه واحد:

ويعبر الأصفهاني عن ذلك بوحدة واجب الوجود، ويبين أن المراد بهذه العبارة هو أن نوعه في شخصه، ويعني بذلك: أن نوع واجب الوجود منحصر في شخص الله تعالى[6].

ويبرهن على وحدة واجب الوجود: بأنه لو لم يكن نوعه منحصرا في شخصه، لكان من نوعه اثنان، فإن لم يتميز أحدهما عن الآخر بهوية وجودية، يلزم وجود الاثنين بلا امتياز، وذلك محال. وإن تميز فتلك الهوية: إن لزمت بالوجود المجرد لزم الاشتراك فيما به

---

(1) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٣٠.
(2) لمزيد من المعلومات انظر: المحصل للرازي ص٣٦٠، شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني ص٢٣٧، تسديد القواعد للأصفهاني ٩٤٨/٢.
(3) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٣١.
(4) لمزيد من المعلومات انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي ٣٠٨/١، شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني ص٤٠٩.
(5) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٣٢.
(6) لمزيد من المعلومات انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي ٣١٢/١، كشف المراد لابن المطهر الحلي ص٢٦٩، شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني ص٤١٨، تسديد القواعد للأصفهاني ٩٤٥/٢.

الامتياز؛ لأن ما به الامتياز لازم لما به الاشتراك، وهو محال. أو لزمت بغيره فيلزم افتقار واجب الوجود في هويته إلى غيره، وهو محال[١].

ويقرر الأصفهاني هذا البرهان في عقيدته المختصرة بوجه قريب من التقرير السابق حيث يقول: "والدليل على وحدته أنه لا تركيب فيه بوجه، وإلا لما كان واجب الوجود لذاته؛ ضرورة افتقاره إلى ما تركب منه، ويلزم من ذلك أن يكون من نوعه اثنان؛ إذ لو كان للزم وجود الاثنين بلا امتياز، وهو محال"[٢].

وهذا البرهان الذي أورده الأصفهاني يسمى ببرهان الاشتراك والامتياز، وله تقريرات وصياغات متعددة، منها ما ذكره الأصفهاني هنا، ومنها ما أورده الرازي في كتابيه: الإشارة[٣] والمعالم[٤]. ويعود هذا البرهان إلى الكندي[٥]، وعلى أساسه جرى كلٌّ من الفارابي[٦] وابن سينا[٧] [٨].

والذي يسترعي الانتباه هنا ويثير التأمل حقا: هو أن الأصفهاني لم يستدل بعمدة براهين وحدانية الله تعالى عند المتكلمين، وهو برهان التمانع، وهو البرهان الذي جعل إمام الحرمين الجويني يبتهل إلى الله تعالى في أن يجنبه مذهبا يحيد به عن الاستدلال برهان التمانع، حيث يقول: "فإلى عز وجل الابتهال في أن يجنبنا مذهبا يورطنا في إبطال دلالة التمانع، وهي حجاج الله تعالى على خلقه في محكم كتابه"[٩]، بل يقول في موضع آخر: "ولكن لو سلكنا هذا المسلك، كان حيدا منا عن دليل التمانع، وتشبثا بطريقة أخرى في الدلالة، وإنما عظم تناقش المتكلمين في دلالة التمانع من أنها هي الدلالة المنصوص عليها في كتاب الله"[١٠].

وفي الحقيقة لا أجد تعليلا معينا لهذا الانصراف عن الاستدلال ببرهان التمانع؛ إذ لم يذكر الأصفهاني في هذا المقام شيئا، ولكن لعل الأصفهاني اطلع على نقد نصير الدين الطوسي لهذ البرهان فوافقه على نقده أو له نقد آخر.

وحاصل نقد الطوسي لبرهان التمانع: هو أن هذا البرهان يدل على امتناع كون

---

(١) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٢٢.
(٢) انظر: عقيدة شمس الدين الأصفهاني ص ٤٢.
(٣) انظر: الإشارة في علم الكلام للرازي ص ١٤١.
(٤) انظر: معالم أصول الدين للرازي ص ٩٦.
(٥) هو: يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي، فيلسوف العرب في عصره، نشأ في البصرة وانتقل إلى بغداد، واشتهر بالطب والفلسفة والموسيقى والهندسة والفلك، له مؤلفات كثيرة، توفي في حدود سنة: ٢٦٠هـ. انظر: الأعلام للزركلي ١٩٥/٨.
(٦) هو محمد بن محمد بن طرخان، أبو نصر الفارابي، ويعرف بالمعلم الثاني، من أكبر الفلاسفة الإسلاميين، وله مؤلفات كثيرة، توفي بدمشق سنة: ٣٣٩هـ. انظر: شذرات الذهب لابن العماد ٣٥٠/٢، الأعلام للزركلي ٢٠/٧.
(٧) هو الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، المعروف بالشيخ الرئيس، من أشهر فلاسفة الإسلام، صاحب التصانيف المشهورة في الطب والمنطق والطبيعيات والإلهيات، من أشهرها: القانون في الطب، والشفاء في الحكمة، وغيرهما، توفي في همذان سنة: ٤٢٨هـ. انظر: الأعلام للزركلي ٢٤١/٢.
(٨) انظر: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية لمحمد صالح الزركان ص٢٣٧.
(٩) انظر: الشامل في أصول الدين للجويني ص١٩١.
(١٠) انظر: الشامل في أصول الدين للجويني ص١٧٨.

إلهين متساويين من كل الوجوه، ولا يدل على امتناع كون آلهة مترتبة يقدر العالي منها على منع السافل مما يريده من غير عكس، ومذهب أكثر المشركين هو هذا[1].

غير أن ما ذكره الطوسي غير صحيح؛ وذلك لأن السافل ليس بإله؛ إذ هو عاجز عن إيجاد ما أراد الآخر إعدامَه وعاجز عن إعدامه إن أراد إيجاده، وما كان كذلك فليس بإله[2].

ثانيا: الله سبحانه أزلي أبدي:

ويعلل الأصفهاني وجوب هذ الحكم بأنه واجب الوجود، وكل ما هو واجب الوجود فهو أزلي أبدي[3].

وينبه هنا على أنه سبحانه باق بذاته لا ببقاء زائد على الذات قائم بها، خلافا للأشعرية[4]؛ ويعلل ذلك بأنه واجب الوجود، ويلزم منه أن لا يكون باقيا بأمر زائد على الذات، فالبقاء إن كان عين الذات فهو المطلوب، وإن كان غيره فيستحيل بقاؤه به، وإلا يلزم افتقار واجب الوجود في بقائه إلى الغير، وذلك محال[5].

ثالثا: الله سبحانه فاعل بالاختيار:

والمخالف في هذا الحكم أو الوصف هم الفلاسفة.

ويحتج الأصفهاني على مطلوبه هذا بأنه: بأنه سبحانه لو كان موجِبا بالذات يلزم أحد أمرين، وهو: إما قدم العالم أو وجود حوادث لا أول لها؛ لأنه إن لم يتوقف تأثيره على شيء أصلا يلزم الأول، وإن توقف يلزم الثاني، وكل واحد منهما محال، فلا يكون موجِبا بالذات، فيكون فاعلا بالاختيار، فيكون قادرا، وهو المطلوب[6].

رابعا: الله سبحانه عالم بالكليات والجزئيات:

والمخالف في هذا الحكم أو الوصف هم الفلاسفة لكن في الجزئيات، حيث حكموا بأن الله تعالى لا يعلم الجزئيات[7].

يبه ه لأصفهاني على ه لحكـ بـ جهيـ :

الأول: أنه ثبت أن الله تعالى فاعل بالاختيار، فيلزم أن يكون عالما بالجزئيات، وإلا يلزم القصد إلى إيجاد غير المعلوم، وذلك باطل بالبديهة.

الثاني: أن جميع الممكنات واقعة بقدرة الله تعالى، وإلا يلزم الترجيح من غير مرجح

---

(1) انظر: تلخيص المحصل للطوسي ص٣٢٣.

(2) انظر: تخليص التلخيص لابن جماعة ص١٠٢٨.

(3) لمزيد من المعلومات انظر: المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ص٦٠، الأربعين في أصول الدين للرازي ١٣٢/١، الصحائف الإلهية للسمرقندي ص٣٤٦، مطالع الأنظار للأصفهاني ص١٨٣.

(4) ليس هذا قول كل الأشعرية، بل هذا القول منسوب لأبي الحسن الأشعري وبعض من تابعه من أصحابه، والقول الصحيح الذي رجحه كثير من أئمة الأشعرية كالباقلاني والجويني والرازي هو أن الله تعالى باق بذاته لا بصفة زائدة على ذاته. انظر: الإرشاد للجويني ص٧٨، تلخيص المحصل للطوسي ص٢٩٢.

(5) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٣١.

(6) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٢٢.

(7) لمزيد من المعلومات انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي ١٩٢/١، شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني ص٢٨٠، تلخيص المحصل للطوسي ص٢٩٤.

وهو باطل، فيكون عالما بجميع الجزئيات، وإلا يلزم إيجاد المجهول، وهو محال.

ويورد الأصفهاني هنا إشكالا على صحة ما أورده، وحاصل الإشكال: أنه لو علم الله سبحانه دخول زيد في الدار في الساعة المخصوصة، فبعد خروجه منها: إما أن يبقى ذلك العلم أو لا، فإن بقي يلزم الجهل، وإن لم يبق يلزم التغير، وكل واحد منهما محال.

ويجيب عنه: بأنه إنما يلزم التغير في الإضافات، ولا استحالة فيها؛ فإنه إذا كان زيد في الدار تعرض للعلم إضافة خاصة، وعند الخروج لا تبقى تلك الإضافة، وذات العلم لا تتغير[1].

خامسا: الله سبحانه مريد:

يؤكد الأصفهاني على أن الله تعالى مريد، وإنما اختلفوا في معنى كونه مريدا وما يتعلق بذلك[2]، وأهم ما ذكره في هذا المقام أربع نقاط:

النقطة الأولى: أن المختار في معنى كونه مريدا أنه صفة زائدة على العلم والقدرة، ويدلل على مختاره هذا بوجهين:

الوجه الأول: أن بعض أفعال الله تعالى متقدم على البعض، مع إمكان أن يتقدم المتأخر ويتأخر المتقدم، ولا بد من مخصص، وإلا يلزم التخصيص من غير مخصص، وهو محال. وصفة القدرة لا تصلح لذلك؛ لأن خاصيتها الإيجاد، وصفة العلم كذلك لا تصلح؛ لأنها تابعة للمعلوم، ومن المعلوم أن صفة الحياة والسمع والبصر والكلام لا تصلح لذلك، فلا بد من صفة أخرى خاصيتها التخصيص، وهي الإرادة.

الوجه الثاني: أن ثبت أن الله تعالى فاعل بالاختيار، ويلزم من ذلك الإرادة.

النقطة الثانية: أن إرادته سبحانه مغايرة لذاته وليست نفس ذاته؛ وذلك لأنا علمنا بدلالة الممكنات ذاتَه ولم نعلم إرادته، ولو كانت الإرادة هي ذاته لاستحال ذلك.

النقطة الثالثة: أن إرادته ليست حادثة قائمة بذاته، بل هي قديمة قائمة بذاته، ويعلل الأصفهاني بطلانَ حدوث إرادته سبحانه: بأنها لو حدثت يلزم افتقارها إلى إرادة أخرى، فيلزم التسلسل، وهو باطل. ويعلل بطلان قيام الإرادة الحادثة بذاته سبحانه بأن ذاته سبحانه ليست محلا للحوادث.

النقطة الرابعة: أن إرادته سبحانه ليست موجودة وقائمة لا في محل؛ ويعلل الأصفهاني بطلان ذلك بأنها لو كانت كذلك لكانت نسبتها إلى ذات الله سبحانه كنسبتها إلى سائر الذوات، وليس اقتضاؤها لصفة المريدية لذات الله تعالى أولى من غيره، فيلزم أن لا تقتضي لذات الله سبحانه صفة المريدية، أو تقتضي لغير ذات الله تعالى صفة المريدية، وذلك محال[3].

سادسا: الله سبحانه حي:

يقرر الأصفهاني أن الحياة صفة وجودية لأجلها يصح العلم والقدرة، وأن هذا مذهب

---

(1) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٢٢.

(2) لمزيد من المعلومات انظر: أصول الدين لأبي منصور البغدادي ص١٠٢، المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ص١٥١، الأربعين للرازي ٢٠٧/١، شرح المواقف للجرجاني ٦٧/٣.

(3) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٢٣.

الأصحاب، ويعني بهم: متكلمي أهل السنة والجماعة من الأشاعرة ومن وافقهم[١].

والمخالف في هذا هما الجبائيان أبو علي[٢] وأبو هاشم[٣]، حيث ذهبوا إلى أن معنى كونه حيا أنه لا يمتنع أن يعلم ويقدر. ويبين الأصفهاني أن ما ذهبا إليه مؤد إلى مطلوبنا؛ من حيث إن الامتناع صفة عدمية، وعدم الامتناع أمر وجودي، وذلك هو المطلوب.

وينبه الأصفهاني على أن ليس معنى الحياة هو نفس الذات، وإلا لكان العلم بالذات هو العلم بهذا الوصف، واللازم باطل فالملزوم كذلك[٤].

سابعا: الله تعالى سميع بصير:

يحكي الأصفهاني في معنى كـ الله سميعا بصير ـه هبير [٥]، هما:

المذهب الأول: أن السمع والبصر صفتان زائدتان على صفة العلم، وهو مذهب الأشاعرة. وينقل هنا عن الرازي أنّا ندرك التفرقة بين العلم والصفة المسماة بالبصر[٦]، ونثبت كونه سميعا بصيرا بظواهر القرآن الدالة على ذلك.

المذهب الثاني: أن معنى كونه سميعا أنه عالم بالمسموعات، ومعنى كونه بصيرا أنه عالم بالمبصرات، فالسمع والبصر عبارة عن العلم بالمسموع والمبصَر؛ ودليلهم على ذلك: أنه تعالى عالم بكل الجزئيات، فيلزم أن يكون عالما بالمسموعات والمبصَرات، وهو المطلوب[٧].

فإن سألت: فأي المذهبين اختاره الأصفهاني؟

فأقول لك: إنه يقف في هذا الموضع موقف الحياد، فيذكر حجة كل مذهب من دون ترجيح أو نقد. ويبدو أن الأصفهاني يرى أنه لا قاطع في هذه المسألة وأن الأدلة فيها لا تخرج عن حد الظنية، ولذا فقد آثر التوقف.

ثامنا: الله سبحانه متكلم:

هذه المسألة من مشهورات المسائل الكلامية، بل لا أبعد إذا قلت: إنها أكبر مسألة كلامية تعددت فيها المشارب والمذاهب، وتنازعت فيها الفرق والمذاهب، وكان للاختلاف فيها أثر في المحيط العلمي والاجتماعي والسياسي.

---

(١) لمزيد من المعلومات انظر: أصول الدين لأبي منصور البغدادي ص١٠٥، الأربعين للرازي ٢١٨/١، تلخيص المحصل للطوسي ص٢٨١، مطالع الأنظار للأصفهاني ص١٧٩، شرح المواقف للجرجاني ٦٦/٣.

(٢) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، أبو علي، من كبار أئمة المعتزلة، ورئيس متكلمي المعتزلة في عصره، توفي سنة: ٣٠٣هـ. انظر: طبقات المعتزلة ص٨٠، الأعلام للزركلي ٢٥٦/٦.

(٣) هو: عبد السلام بن أبي علي الجبائي، أبو هاشم، كان هو وأبوه من كبار متكلمي المعتزلة، له آراء انفرد بها، وتوفي ببغداد سنة:٣٢١هـ. انظر: طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص٩٤، الأعلام للزركلي ٧/٤.

(٤) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٢٥.

(٥) لمزيد من المعلومات حول الخلاف في حقيقة صفتي السمع والبصر انظر: الإرشاد للجويني ص١٦٢، أبكار الأفكار للآمدي ٤٠١/١، شرح الأصول الخمسة ص١٦٩، شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني ص٣١٦، شرح المواقف للجرجاني ٧٣/٣.

(٦) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي ٢٣٦/١.

(٧) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٢٥.

ومختار الأصفهاني فيها هو مختار الأشاعرة، حيث يقرر أن كلام الله تعالى عبارة عن معنى قائم بذاته، مغاير للعلم والقدرة والإرادة والاعتقاد، وهو قديم واحد، ومع وحدته أمر ونهي وخبر واستخبار ونداء[1].

وما اختاره الأصفهاني في هذا المقام هو ما يطلق عليه الكلام النفسي، والذي هو من الأصول الكلية لمذهب الأشاعرة، والصعوبة في الكلام النفسي تكمن في تصويره وإثباته، ويورد الأصفهاني هنا طريقتين في تحقيق ذلك:

الطريقة الأولى: أنه ثبت بإجماع الأنبياء عليهم السلام أن الله تعالى آمر وناه ومخبر، وحقيقة الأمر الطلبُ الجازم، وهو غير اللفظ الدال عليه، وكذلك الدال على ماهية الخبر غير ماهيته؛ ضرورة اختلاف تلك الألفاظ دون الحقائق، فإذن: الأمر والنهي والخبر حقائق والألفاظ دالة عليها.

ثم الطلب الذي أثبتناه آنفا ليس عبارة عن الإرادة؛ وذلك لأن الكافر مأمور بالإيمان، وهو غير مراد منه؛ لأنه معلوم اللاوقوع منه، فهو محال، وإرادة المحال محال. ولأنه يصح أن يقال: "أريد منك الفعل ولا آمرك به"، أو: "آمرك به ولا أريده منك"، وذلك يدل على أن الطلب غير الإرادة، فتبين أن الأمر غير الإرادة.

ثم إن الخبر مغاير للعلم والاعتقاد؛ ضرورة أن الخبر هو الحكم الذهني، والحكم الذهني قد يكون مطابقا وقد لا يكون مطابقا، ويلزم من ذلك أن لا يكون الحكم الذهني هو العلم. والخبر أيضا ليس مغاير للقدرة والإرادة وبقية الصفات.

وهذا المعنى الذي أثبتناه مغايرا لجميع ما ذكر هو المراد من قولنا: المعنى القائم بالنفس. وهذه الطريقة هي المفضلة عند الأصفهاني.

الطريقة الثانية: أنه لَمَّا ثبت كونه تعالى متكلما آمرا ناهيا مخبرا، فإما أن يكون ذلك من باب الحقائق والمعاني أو من باب الألفاظ، وأيما كان فالتقريب آت. أما إذا كان من باب الألفاظ فلا بد لها من مدلولات، فمدلولات هذه الألفاظ يستحيل أن يكون من باب العلم أو الاعتقاد أو الإرادة للمغايرة بينهما، ومن البين أنه ليس من جنس بقية الصفات، فيلزم أن يكون مدلول هذه الألفاظ في حق الله تعالى معنى آخر مغاير لبقية الصفات، وذلك هو المطلوب.

وأما إذا كان من باب المعاني فظاهر. وأيضا: فإنه تعالى مدرك للجزئيات كلها، فلا بد وأن يكون عالما بمدلولات هذه الألفاظ، فيلزم قيام هذه المعاني بذات الله تعالى، وهو المعني بكلام النفس، وذلك هو المطلوب.

وهذه الطريقة نسبها الأصفهاني إلى بعض فضلاء المتأخرين[2].

وأخيرا: بقي من مسائل هذا المبحث ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: هل صفات الله تعالى محصورة في صفات المعاني السبعة؟

يؤكد الأصفهاني على أنه ذهب كثير من المتكلمين إلى انحصار الصفات في السبعة

---

(1) لمزيد من المعلومات حول حقيقة الكلام النفسي وما يترتب عليه انظر: الإنصاف للباقلاني ص٧١، أصول الدين لأبي منصور البغدادي ص١٠٦، لمع الأدلة للجويني ص٨٩، نهاية الأقدام للشهرستاني ص٢٦٨، المحصل للرازي ص٤٠٣.

(2) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٢٦.

المذكورة، وهي: العلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر والكلام والحياة[1].

خالفه في ا بع لمتكلمي :

فأثبت أبو الحسن الأشعري اليدَ صفةً وراء القدرة، والوجهَ صفةً غير الوجود، والاستواء صفة أخرى.

وأثبت أبو إسحاق الإسفراييني[2] صفة توجب الاستغناء عن المكان.

وأثبت القاضي[3] ثلاثَ صفات، وهي: إدراك الشم، وإدراك الذوق، وإدراك اللمس.

وأثبت عبد الله بن سعيد[4] القدمَ غير البقاء، وأثبت أيضا الرحمةَ والكرم والرضا صفات وراء الإرادة.

وأثبت القائلون بالأحوال العالمية وراء صفة العلم، وكذا القول في سائر الصفات.

وأثبت أبو سهل الصعلوكي[5] لله تعالى بحسب كل معلوم علما وبحسب كل مقدور قدرة[6].

والسؤال المطروح هنا هو: ما موقف الأصفهاني من إثبات هذه الصفات التي أثبتها بعض المتكلمين؟

وعلى غير عادته يعبر الأصفهاني بكلمة: "الحق" لبيان مذهبه في هذه القضية، فيؤكد أن الحق في هذه المسألة أنه لا دلالة على هذه الصفات نفيا وإثباتا، وهذا توقف منه في هذه المسألة، وهو رأي وجيه وحقيق بالأخذ؛ وذلك لأن الإثبات فيه نوع من التحكم، والنفي فيه نوع من التقحم، والسلامة منهما مطلب كل منصف.

لمسألة لثانية: قسا سما لله لحسنى:

يقرر الأصفهاني ضابطا بديعا ومبتكرا في بيان أقسام الاسم عموما وما هو الجائز على الله تعالى منها وما هو غير الجائز، وذلك من حيث إنه قسَّم الاسم بحسب نوع دلالته إلى أربعة أقسام:

---

(1) لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة انظر: شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني ص٣٧٦، تلخيص المحصل للطوسي ص٣١٣، تسديد القواعد للأصفهاني ٩٦٢/٢.

(2) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، أبو إسحاق الإسفراييني، من كبار متكلمي أهل السنة، فقيه أصولي محقق، له مناظرات مع المعتزلة، وحيث أطلق لفظ"الأستاذ" في كتب فن الكلام وفن أصول الفقه فالمراد به هو، توفي في نيسابور سنة: ٤١٨. انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص٢٤٣، طبقات الشافعية لابن السبكي ١١١/٣، الأعلام للزركلي ٥٩/١.

(3) المراد به القاضي الباقلاني، والمعروف أنه إذا أطلق لقب القاضي في مصنفات علم الكلام وأصول الفقه فالمراد به الباقلاني. وهو: أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد، المعروف بالباقلاني، من أشهر متكلمي الأشاعرة ومن كبار الأصوليين، كان معروفا بقوة الحجة وسرعة الجواب، له مصنفات كثيرة منها المطبوع ومنها المخطوط، من أشهرها: التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، والإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. توفي سنة: ٤٠٣هـ. انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص٢١٧، وفيات الأعيان لابن خلكان ٢٦٩/٤، شذرات الذهب لابن العماد ١٦٨/٣.

(4) هو: عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب، أبو محمد القطان، من أوائل متكلمي أهل السنة، توفي سنة: ٢٤٥ه. انظر: الأعلام للزركلي ٩٠/٤.

(5) هو: محمد بن سليمان بن محمد، أبو سهل الصعلوكي الشافعي، من كبار العلماء المتقدمين في الفقه والأدب والتفسير، توفي بنيسابور سنة: ٢٩٦ه. انظر: الأعلام للزركلي ١٤٩/٦.

(6) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٢٩.

القسم الأول: أن يكون الاسم دالا على الذات.
القسم الثاني: أن يكون الاسم دالا على جزء الذات.
القسم الثالث: أن يكون الاسم دالا على أمر خارج عن الذات.
القسم الرابع: أن يكون الاسم دالا على أمر مركب من جزء الذات وخارجها.
والآن: أي هذه الأقسام الأربعة جائز على الله تعالى؟

يبين الأصفهاني أنه يجوز أن يكون لله تعالى اسما باعتبار القسم الأول، أي: اسم يدل على الذات المقدسة.

ولكن الغريب حقا هنا أنه علَّق جواز ذلك على القول بجواز معرفة كنه وحقيقة الله تعالى، وهذا يعني أن من يقول باستحالة معرفة كنه الله تعالى ــ ومنهم الأصفهاني نفسه ــ لا يصح منه إطلاق اسم لله تعالى باعتبار هذا القسم، مع أن الأصفهاني نفسه سيأتي أنه جعل من أقسام أسماء الله الحسنى الأسماء الدالة على الذات.

وفي الحقيقة فإن هذا الشرط بعيد كل البعد عن الصواب؛ وذلك لأن المختار والمشهور عند أهل السنة أن أسماء الله توقيفية، ومعنى كونها توقيفية أنه موقوف علم كونها اسما لله تعالى على تعليم الله تعالى إيانا ذلك، وعليه فسواء عرفنا كنه الذات الإلهية أم لا، فلا يؤثر ذلك في صحة الإطلاق؛ لأنه موقوف على النص الشرعي والتعليم الإلهي، ولله تعالى أن يسمي ذاته اسما وإن كنا لا نعرف وجه دلالته على الذات الإلهية.

وأما تسمية الله تعالى باعتبار القسم الثاني فهو ــ بحسب رأي الأصفهاني وهو الصحيح أيضا ــ مستحيل على الله تعالى؛ وذلك لاستحالة التركب من أجزاء على الله تعالى.

وأما تسمية الله تعالى باعتبار القسم الثالث فهو جائز، سواء كان الخارج صفة حقيقية أو إضافية أو سلبية أو مركبة منهما. وينبه الأصفهاني على أنه لَمَّا كانت السلوب والإضافات كثيرة جاز وجود أسماء كثيرة لا نهاية لها.

وأما تسمية الله تعالى باعتبار القسم الرابع فلم يذكر الأصفهاني له حكما، ولا شك في استحالته على الله تعالى؛ لأنه يقتضي تركب الذات الإلهية، وذلك محال.

وبناء على ذلك: يقسم الأصفهاني أسماء الله تعالى إلى ثلاثة أقسام: قسم دال على الذات الإلهية، وقسم دال الصفات الإلهية، وقسم دال على الأفعال الإلهية. وجميع الأسماء الحسنى ترجع إلى هذه الأقسام الثلاثة[1].

لمسألة لثالثة: ية لله تعالى:

يرى الأصفهاني أن الله تعالى يجوز أن يُرى، وينبه على أن المراد بجواز الرؤية هو: أنه يجوز أن يحصل لنا عند انفتاح البصر علم متعلق بهوية الله تعالى المخصوصة. ويؤكد أن المخالف لنا في هذا المسألة هم المعتزلة والفلاسفة والمجسمة، أما مخالفة المعتزلة والفلاسفة فأمر ظاهر؛ لأنهم يحيلون رؤية الله تعالى عقلا، وأما مخالفة المجسمة فلأنهم يقولون بجواز رؤية الله تعالى في جهة، والأشاعرة لا يقولون بذلك[2].

---

(1) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٣٢.
(2) لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة عموما انظر: الإنصاف للباقلاني ص١٧٦، المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ص٢٠٨، نهاية الأقدام للشهرستاني ص٣٥٦، الأربعين للرازي ٢٦٦/١، كشف المراد لابن المطهر ص٢٧٤.

ويتمسك الأصفهاني بالدليل النقلي في إثبات جواز رؤية الله تعالى، ويورد قوله تعالى: {وَلَمَّا جَاء مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَـكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكّاً وَخَرَّ موسَى صَعِقاً فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ} [الأعراف:١٤٣] دليلا على جواز رؤية الله تعالى.

وجه الدلالة من الآية: أن الرؤية معلقة على استقرار الجبل، واستقرار الجبل كان ممكنا، فإما أن يبقى ممكنا عند التجلي أو لا، فإن بقي ممكنا والرؤية معلقة عليه، والمعلق على الممكن ممكن، فيلزم إمكان الرؤية. وأما إذا لم يبق ممكنا، وقد كان قبل ذلك ممكنا، فيلزم الانقلاب من الإمكان الذاتي إلى الامتناع الذاتي، وهو محال.

ويجيب الأصفهاني عن استدلال المعتزلة بقوله تعالى: {لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} [الأنعام:١٠٣] على استحالة رؤية الله تعالى: بأن الإدراك عبارة عن الإحاطة، ونحن نقول بعدم الإحاطة.

ويورد الأصفهاني جوابا آخر نسبه إلى بعض الفضلاء، وهو: أن البصر لا يدركه، وإنما يدركه صاحب البصر.

وفي الحقيقة فإن هذا الجواب لا يمكن أن يكون صحيحا ولا وجيها؛ وذلك لأن الآية موردة مورد التمدح، ولا يناسب كونها للتمدح أن يكون معنى الآية: أن البصر لا يدركه بينما يدركه صاحب البصر.

واللافت هنا أن الأصفهاني في آخر بحث هذه المسألة يشير إلى أنه إذا تلخصت مسألة الرؤية لا يبقى بين المعتزلة والأشاعرة نزاع، وإنما النزاع بين المعتزلة والمجسمة[1].

---

(1) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٣٣.

المبحث الثالث

الأفعال الإلهية

المقصود من هذا المبحث بيان أحكام الأفعال الإلهية، وبيان طبيعة علاقتها بالأفعال الإنسانية، وتنتظم تحته مسائل عديدة وهامة جدا، غير أني سأجعل محور البحث حول أربعة مسائل تعتبر أهم مسائل هذا المبحث وأشدها خطورة.

لمسألة لأ لى: لأفعال لصا م لعبا :

يحكي الأصفهاني في هذه المسألة مذهبين رئيسين[1]:

المذهب الأول: أن العبد مُوجِدُها استقلالا وفاعلها على التحقيق، وهو مختار في فعله وتركه. وهو مذهب المعتزلة.

المذهب الثاني: أن العبد غير مستقل بإيجاد فعله، وتحت هذا المذهب تنتظم أربعة اتجاهات:

الاتجاه الأول: أن القدرة الحادثة لا تؤثر في الفعل أصلا، بل الداعي والقدرة والمقدور كلها واقع بفعل الله تعالى. وهذا مذهب أبي الحسن الأشعري.

الاتجاه الثاني: أن الفعل إنما يقع بقدرتين: إحداهما قدرة الله تعالى والأخرى قدرة العبد. وهذا القول منسوب إلى الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني.

الاتجاه الثالث: أن ذات الفعل صادرة من الله تعالى، ووصف كونه طاعة أو معصية من العبد. وهذا القول منسوب إلى القاضي الباقلاني.

الاتجاه الرابع: أن الله تعالى يوجد القدرة والداعية، وهما يوجبان الفعل. وهذا مذهب الحكماء واختيار أبي الحسين البصري وإمام الحرمين والغزالي.

ثم بعد نقل هذه الأقوال يشرع الأصفهاني في إبطال مذهب المعتزلة، فيذكر ثلاثة وجوه في إبطال وبيان فساد قولهم، ويذكر أيضا معارضة لهم في هذا المقام ويجيب عنها، ولا أريد الإطالة في بيان ما ذكره[2]؛ لأنها في الحقيقة لا تخرج عما ذكره متكلمو أهل السنة قبله.

وإنما الذي يستحق أن يذكر هنا هو موقف الأصفهاني من كسب الأشعري، والاتجاه الذي اختاره في هذا المقام.

يرى الأصفهاني أن فكرة الكسب التي قال بها الأشعري هي أمر مستحيل؛ ويعلل ذلك بأنه ـ على مذهب الأشعري ـ الله تعالى خالقٌ قدرةَ العبد وداعيته وخالق مقدوره، ولا تأثير لقدرة العبد الحادثة في الفعل أصلا، ومتى كان كذلك لم تكن ذات الفعل ولا صفة من صفاته واقعا بقدرة العبد، ولا معنى للكسب على رأي الأشعري بعد تسليم تلك المقدمات،

---

(1) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٣٤. ولمزيد من المعلومات حول هذه المسألة المفصلية في علم الكلام انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ٢١٩/٢، الإنصاف للباقلاني ص١٤٤، أصول الدين لأبي منصور البغدادي ص١٣٤، المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ص٣٤٠، شرح الأصول الخمسة ص٣٢٣، نهاية الأقدام للشهرستاني ص٧٥، الأربعين للرازي ٣١٩/١، مطالع الأنظار للأصفهاني ص١٩٠، شرح المواقف ١١٨/٣، اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد ص٤٥.

(2) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٣٤.

وهو قائل بجميعها[1].

وما ذكره الأصفهاني من الحكم باستحالة الكسب مبني على ظنه بأن الأشعري يريد بالكسب مدلوله اللغوي، وهذا غير صحيح قطعا؛ وليس مراد الأشعري بالكسب ما تفيده ظاهر الدلالة اللغوية؛ وذلك لأن الأشعري لَمَّا أثبت واسطة بين الجبر والقدر هي مناط التكليف ــ ويدل على هذه الواسطة شاهد خارجي محسوس، وهو التفرقة الضرورية بين حركة المرتعش وحركة الصحيح ــ أطلق على هذه الواسطة اسم الكسب تبركا وتيمنا بقوله تعالى: {لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ} [البقرة:٢٨٦]، ولا يريد من هذه اللفظة مدلولها اللغوي، وإنما سمّى الواسطة بهذا الاسم تبركا[2].

ويؤكد الأصفهاني أن القول الحق في هذه المسألة هو ما اختاره إمام الحرمين الجويني[3]؛ ويعلل ذلك بأن فعل العبد ممكن قطعا، وكل ممكن فهو يترجح بالواجب تعالى وتقدس، فيلزم وجوب فعل العبد بالله تعالى، وذلك هو المطلوب، فالقدرة والداعية مخلوقتان لله تعالى، ثم هما توجبان الفعل، فينتسب الفعل إلى العبد؛ ضرورة أنه وجب بقدرته وداعيته القائمين به، وينتسب إلى الله تعالى نظرا إلى المبدأ.

فالعبد مختار إن نظرت إلى إرادته واختياره فقط، مجبور إيجابا إن نظرت إلى إمكانه وكون الممكن إنما يجب بالعلة التامة وهي ليست منه، وهو مختار مجبور على اختياره إن نظرت إلى سلسلة الأسباب والمسببات، فهو مجبور مختار.

بل ويصف الأصفهاني ما اختاره بأنه هو الحق الصريح؛ ويدلل على ذلك بقوله تعالى: {وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} [التكوير:٢٩]، من حيث إن الآية تدل على توقف فعل العبد على مشيئة الله تعالى، وعليه فإن فعل العبد يتوقف على مشيئته، ومشيئته متوقفة على مشيئة الله تعالى، فإن تعلقت به دخل في الوجود وإلا فلا، ويلزم من هذا كون الأفعال إيجابية[4].

لمسألة لثانية: لممكنا بأس ها قعة بالله تعالى:

والمقصود من إيراد هذه المسألة الرد على الفلاسفة، وذلك أنهم يقررون قاعدة كلية يترتب عليها أصول ومسائل عديدة في الجانب الإلهي، ومفاد هذه القاعدة هو: أن البسيط ــ وهو الله تعالى ــ لا يصدر منه من غير تعدد الآلات والوسائط فعلان، فلا يكون البسيط مبدأ لشيئين معا، وهي القاعدة المشهورة المشهور التعبير عنها: بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد.

وهذه القاعدة من الأفكار المشهورة عن الفلاسفة الإسلاميين، كالفارابي وابن سينا وغيرهما[5]، وقد تابع فيها الفلاسفة الإسلاميون فلاسفة اليونان، ويذكر الفارابي أن مبتكر

---

(1) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٣٧.
(2) انظر في بيان هذا المعنى بيانا شافيا: رفع الحاجب لابن السبكي ٣٦١/١.
(3) انظر: العقيدة النظامية للجويني ص١٨٤.
(4) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٣٧.
(5) انظر: إلهيات الشفاء لابن سينا ص٣٧٣، المعتبر في الحكمة لأبي البركات البغدادي ١٥٦/٣، المباحث المشرقية للرازي ٥٨٨/١.

هذه القاعدة هو أرسطو، ويستند في ذلك إلى قول لزينون[1] تلميذ أرسطو، جاء فيه: "وسمعت معلمي أرسطاطاليس أنه قال: إذا صدر عن واحد حقيقي اثنان، لا يخلو: إما أن يكون مختلفين في الحقائق أو متفقين في جميع الأشياء، فإن كانا متفقين لم يكونا اثنين، وإن كانا مختلفين لم تكن العلة واحدة"[2].

وفي المقابل نجد تشنيعا عظيما واستهجانا كبيرا من جماهير المتكلمين على الفلاسفة الإسلاميين؛ لاعتقادهم صحة هذه الفكرة وأحقيتها[3]، ولعل خير ما يمثل هذه التشنيع والاستهجان قول الغزالي: "ما ذكرتموه تحكمات، وهي على التحقيق ظلمات فوق ظلمات، لو حكاها الإنسان عن منام رآه، لاستدل به على سواء مزاجه، أو لو أورد جنسه في الفقهيات التي قصارى المطلب فيها تخمينات، لقيل: إنه ترهات، لا تفيد غلبات الظنون"[4].

يـ لأصفهاني ثلاثة مـ جـ حجا لفلاسفة على هـ لقاء لكلية يبيـ

فسا ها جميعا، هي:

الوجه الأول: أنه لو كان البسيط مبدأ لاثنين، فكونه مصدرا لهذا غير كونه مصدرا لذاك قطعا، فإما: أن يكون المفهومان داخلين في ماهيته، أو خارجين عن ماهيته، أو أحدهما داخلا والآخر خارجا. لا سبيل إلى الأول، وإلا يلزم تركب البسيط، وهو محال. ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنهما حينئذ يكونان معلولي البسيط، فكونه مصدرا لهذا غير كونه مصدرا لذاك، فيلزم: إما التركيب أو كونهما خارجين عن الماهية، فيلزم التسلسل، فيلزم ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين، وذلك محال. ولا سبيل إلى الثالث، وإلا يلزم تركب الماهية البسيطة، وهو محال.

ويبين الأصفهاني فساد هذا الوجه من الاستدلال: بأن كون البسيط مصدرا لهذا ومصدرا لذاك هو من الأمور الذهنية، فلا يفتقر إلى علة في الخارج. ثم نقول: لم لا يجوز كون المفهومين خارجين؟ وقولك بأنهما معلولان، لا نسلمه، وإنما يكون كذلك أن لو كانت المصدرية من الأمور الخارجية، وهي ليست كذلك، فإنها من الأمور الذهنية.

الوجه الثاني: أنه لو كان البسيط مصدرا لاثنين، لصدق عليه أنه مصدر لهذا ولذاك، فيصدق على الأول أنه غير مقتض للثاني، فيلزمه لا اقتضاء الثاني وهو مقتض للثاني، فالبسيط يستلزم اقتضاء الثاني ولا اقتضاؤه له، وهو محال.

ويرد الأصفهاني على هذا الوجه مبينا: أنَّا لا نُسَلِّم أنه يلزم أن يكون البسيط مستلزما لاقتضاء الثاني، بل يكون مستلزما لشيء يصدق عليه لا اقتضاء الثاني، وكونه مستلزما لشيء يصدق عليه لا اقتضاء الثاني لا ينافي كونه مستلزما لا اقتضاء الثاني.

---

(1) فيلسوف يوناني، له مذهب فلسفي ينسب إليه، ويسمى أتباعه بالرواقيين. انظر: طبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل ص٤٨.

(2) انظر: مجموعة رسائل الفارابي، رسالة زينون ص٧، نقلا عن كتاب: القواعد الفلسفية العامة في الفلسفة الإسلامية للدكتور غلام حسين الديناني ٤٤٠/١.

(3) انظر: المحصل للرازي ص٣٣٤، شرح المقاصد للتفتازاني ٨٧/٢، تهافت الفلاسفة لخواجه زاده ٥٤/١.

(4) انظر: تهافت الفلاسفة للغزالي ص١٤٦.

الوجه الثالث: أنه لو صدر من البسيط اثنان، لحصل منه مجموعان: أحدهما: المجموع المركب من البسيط مع هذا المعلول، والثاني: المجموع المركب من البسيط مع ذلك المعلول، فما به الاختلاف: إما أن يكون معلولا لما به الاشتراك، فيلزم وجود كل ما به الاختلاف في كل واحد من المجموعين للاشتراك في العلة، وهو محال. أو بأمر آخر فيلزم التركيب، وهو محال.

ويجيب الأصفهاني عن هذا الوجه: بأنَّا لا نُسَلِّم أنه يلزم وجود كل ما به الاختلاف في الفصلين، بل يلزم وجود ما به الاختلاف في كل واحد من الفصلين.

ومن جانب آخر يشير الأصفهاني إلى أن بعض الفلاسفة ادعى كونَ فكرة "الواحد لا يصدر عنه إلا واحد" بدهيةً، وإذا كانت بدهية فهي لا تحتاج إلى إقامة البرهان على صحتها، وإنما ينبه على وجه بدهيتها، ومن هؤلاء القائلين ببدهية هذه الفكرة نصير الدين الطوسي[1]، حيث يقول: "وكان هذا الحكم قريبا من الوضوح، ولذلك رسم الفصل بالتنبيه، وإنما كثرت مدافعة الناس إياه؛ لإغفالهم عن معنى الوحدة الحقيقية"[2].

ويؤكد الأصفهاني أن دعوى بدهية هذه الفكرة دعوى ممنوعة، وهو محق في ذلك؛ فإن دعوى البداهة لا تُسمع إذا كان المخالف هم أعلام المحققين الذين حازوا عامة علوم أهل التحقيق؛ لأنه من المحال أن يخفى عليهم بداهتها، ورحم الله العلامة خواجه زاده حيث يقول: "هذا الحكم قد خالف فيه أهل الملل على كثرتهم وتفاوت طبقاتهم، فكيف تسمع فيه دعوى البداهة؟!"[3].

وفي الحقيقة فإن القول بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد هو قول باطل، ولا يعضده عقل ولا نقل؛ فإن العقل إذا أمعن وأنعم النظر في جواز صدور الكثرة عن الواحد لم يجد فيه امتناعا، لا لذاته ولا لغيره، وما ذكره الفلاسفة من براهين في هذه المسألة هي تحكمات لا تورث شبهة فضلا عن أن تورث يقينا، كما يرى التفتازاني[4]. بل إن البراهين العقلية والنقلية تدل على صدور الممكنات كلها عن الله سبحانه ابتداء بدون واسطة.

وينبغي عليَّ التنبيه هنا إلى أن مفهومَ الواحدَ البسيطَ عند الفلاسفة مغايرٌ لمفهوم الواحد البسيط عند جمهور المتكلمين، فمفهوم الواحد البسيط عند الفلاسفة هو أن يكون واحدا من جميع الجهات، بحيث لا يكون فيه كثرة الأجزاء ولا كثرة الوجود والماهية، ولا يكون متصفا بصفة حقيقية زائدة في الخارج، أو اعتبارية زائدة في العقل، ولا يتوقف فعله على شرط وآلة وقابل[5]. بينما يرى جمهور المتكلمين أن هذا التصور لمفهوم الواحد البسيط تصور فرضي غير حقيقي، لا وجود له في الواقع، وهو مخالف لمفهوم الواحد البسيط في الواقع.

---

(1) هو: محمد بن محمد بن الحسن الجهرودي، نصير الدين الطوسي الإمامي، وبعضهم ينسبه إلى الإسماعيلية، ويعتبر من كبار علماء العقليات، رزق السعادة في مصنفاته، وهي كثيرة، ومن أشهرها: تجريد العقائد، وشرح الإشارات، وتلخيص المحصل. توفي ببغداد سنة: ٦٧٢هـ. انظر: فوات الوفيات للكتبي ٣٠٧/٢، الوافي بالوفيات للصفدي ١٧٩/١.

(2) انظر: شرح الإشارات لنصير الدين الطوسي ٩٧/٣.

(3) انظر: تهافت الفلاسفة لخواجه زاده ٥٦/١.

(4) انظر: شرح المقاصد ٩٢/٢.

(5) انظر: شوارق الإلهام لعبد الرزاق اللاهيجي ٢٩٥/٢.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن جمهور المتكلمين أثبتوا لله تعالى صفات حقيقية وجودية، وبناء على ذلك فالحق سبحانه ليس واحدا بسيطا عندهم على ما هو مفهوم الفلاسفة للواحد البسيط، وأيضا فإن الواحد البسيط عند جمهور المتكلمين أيضا فاعل مختار متعددةٌ تعلقاتُ إرادته، وفي هذا كثرةٌ تنافي مفهومَ الواحد البسيط عند الفلاسفة.

وبناءً على هذا التغاير في مفهوم الواحد بين الفلاسفة والمتكلمين، فإن هذا الحكم بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد لا يتناول مفهوم الواحد في تصور جمهور المتكلمين، وبناء على ذلك فإن دعوى البداهة المدعاة في هذا المحل لا تتوجه على جمهور المتكلمين، بل تتوجه على من يوافق الفلاسفة في مفهوم الواحد البسيط[1].

والسؤال المطروح هنا هو: ما هي الآثار المترتبة على القول بقاعدة: "الواحد لا يصدر عنه إلا واحد"؟

يبين الأصفهاني أن هناك ثلاثة آثار مترتبة ومتفرعة عن هذه القاعدة، وتعتبر من أصول الفلاسفة المهمة، وهي:

الأثر الأول: أنه لا يكون البسيط فاعلا لأثر وقابلا له. ويورد الأصفهاني لهم ثلاثة وجوه من الاستدلال دالة على هذا القاعدة الفرعية:

الوجه الأول: أنه لو كان البسيط فاعلا لأثر وقابلا له، لكان البسيط مصدرا للتأثير والقبول، فيكون لأثرين مختلفين، وهذا محال.

ويجيب الأصفهاني عن هذا الوجه: بأنه لا نُسلِّم أن القبول أمر وجودي بل هو عدمي، فلا يفتقر إلى علة. ولو سلمنا ذلك لكن لا نُسلِّمُ أنه لا يجوز استناد أثرين إلى البسيط.

الوجه الثاني: أن القابل من حيث هو قابل غير مقتض لتحصيل الأثر، والفاعل مقتض له، فيكون البسيط مقتضيا للتحصيل ولا مقتضيا له، هذا خلف.

ويجيب الأصفهاني عن هذا الوجه: بأننا نمنع لزوم المحال، وإنما يلزم أن لو كانت ذاته غير مقتضية لتحصيل الأثر، فلم لا يجوز أن يقال: إن ذاته مع صفة القابلية غير مقتضية لتحصيل الأثر، وذاته من حيث هي مقتضية للتحصيل، فلا استحالة في ذلك؟!

الوجه الثالث: أن الأثر يجب بالفاعل، ولا يجب بالقابل، والأول غير الثاني.

ويجيب الأصفهاني عن هذا الوجه: بأننا نمنع كون الأثر يجب بمجرد الفاعل، بل بالفاعل والقابل وسائر الشرائط.

الأثر الثاني: أنه لا يتقرر في ذات واجب الوجود صفة وجودية أصلا؛ ويعللون ذلك بأنه لو تقررت صفة وجودية في ذات الواجب، فيلزم إمكانها، فلا بد لها من مؤثِّر، والمؤثَّرُ فيها: إما هو أو غيره. لا سبيل إلى الأول وإلا لكان قابلا وفاعلا، وهو محال. ولا إلى الثاني، وإلا لكان المؤثر في صفة واجب الوجود غير واجب الوجود، وهو محال.

ويبين الأصفهاني أنه إذا تبين ضعف أصلهم وفساده، فيقتضي ذلك ضعف ما تفرع منه؛ لأن الفرع تابع للأصل.

الأثر الثالث: الأصل المسمى بترتيب الوجود، وهو أصل يبين كيفية ترتب الآثار

---

(1) انظر: تسديد القواعد للأصفهاني ٤٨٤/١.

عن البسيط وذلك من خلال إثبات العقول المفارقة والنفوس، ويصوِّر الأصفهاني هذا الترتيب بعبارات طويلة لا أريد الإطالة بذكرها[1]، وهي في الحقيقة هذيان وهلوسات لا يقول بها إلا من ختم الله على قلبه.

وأخيرا: ينبه الأصفهاني على أن المتكلمين حاولوا إقامة البرهان على فساد القول بالعقول والنفوس، فقالوا: لو وجدت العقول والنفوس لشاركت الباري تعالى في التجرد عن المواد، ولو شاركت الباري في ذلك يلزم أحد الأمرين، وهو: إما وجوب وجود العقول بالذات أو إمكان واجب الوجود، وكل واحد منهما محال.

ويؤكد على ضعف هذا الدليل؛ معللا ذلك بأن التجرد عن المادة معناه أنه ليس بجسم ولا بجسماني، وهذه سلوب، ولا يلزم من الاشتراك في السلوب الاشتراك في الماهية ولا في وجوب الوجود أو الإمكان.

ومِن ثَمَّ فإن الأصفهاني يصرح بأن الحق في هذه المسألة أن وجود العقول والنفوس هو من الأمور الممكنة؛ وذلك لأنه لا دليل على وجودها ولا على عدمها، فيلزم بقاؤها في حيز الإمكان[2].

لمسألة لثالثة: لحس لقبح:

تعتبر هذه المسألة من أمهات المسائل الإسلامية؛ من حيث إن لها امتدادات وتعلقات بكثير من العلوم الإسلامية، وتدور فكرة هذه المسألة حول تعيين الحاكم والمرجع في تعيين الحكم بالحسن والقبح لشيء ما، فهل المرجعية هنا إلى الشرع أم إلى العقل؟

ولذا فهي: قد تكون مسألة كلامية؛ من حيث إنه هل يمكن أن يتعلق الحسن والقبح بأفعال الله وأحكامه تعالى نفيا أو إثباتا؟ وقد تكون مسألة أصولية؛ من حيث إن الحسن من مقتضيات الأمر الإلهي والقبح من مقتضيات النهي الإلهي. وقد تكون مسألة فقهية؛ من حيث إن الفعل الواجب يكون حسنا، والفعل حرام يكون قبيحا[3].

ل ما يبحثه لأصفهاني في ه لمسألة ه تح ي محل لن ، ا ا يبي

لحس لقبح في لأفعال لاختيا ية لهما ثلاثة لاقا :

الإطلاق الأول: الحسن والقبح بمعنى ملائمة الطبع ومنافرته. والمرجعية في الحكم بالحسن والقبح هنا راجعة إلى العقل من غير خلاف.

الإطلاق الثاني: الحسن والقبح بمعنى صفة الكمال والنقص. والمرجعية في الحكم بالحسن والقبح هنا راجعة أيضا إلى العقل من غير خلاف.

الإطلاق الثالث: الحسن والقبح بمعنى كونهما متعلَّق المدح والذم عاجلا والثواب والعقاب آجلا.

وهذا الإطلاق هو الذي وقع فيه الخلاف بين المتكلمين، فانقسموا فيه إلى مذهبين: الأول يرى أن المرجعية في الحكم بالحسن والقبح في هذا الإطلاق راجعة إلى الشرع، وهو

---

(1) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٤١.
(2) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٤٤.
(3) انظر: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للأنصاري ٢٩/١، القول السديد في علم التوحيد للشيخ محمود أبو دقيقة ١٤٠/٢.

مذهب أهل السنة، والثاني يرى أن المرجعية هنا راجعة إلى العقل، وهو مذهب المعتزلة[1].

واللافت للنظر هنا أن الأصفهاني أورد حجج كل من المذهبين، وحكم عليها بالضعف، وصرَّح بأنه ليس لأحد في هذه المسألة دليل يُعوَّل عليه، ولذلك يبدو أن رأي الأصفهاني في هذه المسألة هو الوقف[2]، وإن كان قد يظهر من بعض معالجته لبعض المسائل الكلامية ميلُه لمذهب أهل السنة والجماعة، ومن ذلك مسألة أنه هل يجب على الله شيء؟ فمذهب أهل السنة أنه لا يجب على الله شيء، ومذهب المعتزلة أنه يجب على الله تعالى اللطف والعوض والثواب وغير ذلك، ويبطل الأصفهاني مذهب المعتزلة بأنه مبني على قاعدة كون الحسن والقبح عقليين، وإذا بطلت هذه المسألة فلا معتصم لهم في هذه المسائل أصلا[3].

لمسألة ا بعة: لله سبحانه لا يفعل لأشيا لغ :

والمخالف في هذا ــ بحسب حكاية الأصفهاني ــ المعتزلة وأكثر الفقهاء[4].

وحجة الأشاعرة متكلمي أهل السنة على أن أفعال الله تعالى لا تعلل بالأغراض: أن كل من فعل فعلا لغرض، كان مستكملا بذلك الفعل، والمستكمل بغيره ناقص، والله تعالى منزه عن ذلك.

وما يهمني هنا هو الإشكال الذي أورده الأصفهاني على رأي الأشاعرة، وذلك من حيث إن جميع الأحكام التي دليلها القياس مبنية على هذا الأصل، ولذا فالقول بعدم تعليل أفعال الله تعالى بالأغراض مع القول بالقياس فيه نوع إشكال، وأما من يقول بتعليل أفعال الله بالأغراض ــ وهم المعتزلة ــ فلا إشكال عندهم في ذلك.

ويبين الأصفهاني أن غاية ما يمكن أن يقوله الأشعري في دفع هذا الإشكال هو أن هذه العلل أمارات، بمعنى أنها ليست علة مؤثرة في الحكم ولا باعثة عليه. ومِن ثَمَّ يستدرك عليه بأنه على هذا: يتعذر عليه إيجاد المناسبة في العلة إلا على وجه لا يثبت لله تعالى غرضا[5].

ويجب عليَّ التنبيه هنا على أن قول أكثر الفقهاء هنا ليس موافقا لرأي المعتزلة كما يوهمه صنيع الأصفهاني؛ وذلك لأن حقيقة مذهب المعتزلة أنهم يوجبون على الله تعالى رعاية المصالح، ولذلك يجب عندهم أن تكون أفعال الله تعالى معللة بالأغراض. وأما حقيقة مذهب الفقهاء فهو أنهم لا يوجبون على الله تعالى رعاية المصالح، ولكن لا يقع الفعل منه إلا لحكمة[6].

والسؤال المطروح هنا هو: هل من ثمة فرق بين مذهب أكثر الفقهاء ومذهب الأشاعرة متكلمي أهل السنة؟

---

(1) لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة انظر: شرح الأصول الخمسة ص٣٠٥، الأربعين للرازي ٣٤٦/١، مطالع الأنظار ص١٩٥، كشف المراد لابن المطر ص٢٨١، شرح المواقف للجرجاني ١٤٥/٣.

(2) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ١٥٤.

(3) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٤٥.

(4) لمزيد من المعلومات انظر: المغني للقاضي عبد الجبار ٤٨/٦، نهاية الأقدام للشهرستاني ص٣٩٧، المحصل للرازي ص٤٨٣، كشف المراد لابن المطهر ص٢٨٤.

(5) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص ٣٤٥.

(6) انظر: رفع الحاجب لابن السبكي ٣٢٨/٤.

وعندي أنه: لا فرق بين المذهبين إلا من حيث النظرة الكلية والنظرة الجزئية، وذلك أن متكلمي أهل السنة قالوا: أفعال الله تعالى لا تعلل بالأغراض ولا يجب عليه رعاية المصالح أو الحكمة ــ التي هي حكمة في نظرنا ــ في أفعاله وأحكامه، ولذلك قد تقع أفعاله موافقة للحكمة وقد لا تقع، وهذا من حيث النظر الكلي الشمولي. وأما الفقهاء فإنهم نظروا نظرة جزئية خاصة بما هو متعلق بالأحكام الشرعية، فحكموا بأن أحكام الله تعالى الشرعية معللة بالحكم والمصالح، وهذا لا يخالفه الأشاعرة، فإنهم يؤكدون أن الاستقراء دل على أن الله تعالى شرع الأحكام لمصالح العباد تفضلا لا وجوبا[1].

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

([1]) انظر: القواعد الكلية لشمس الدين الأصفهاني ص٢٧٧، رفع الحاجب لابن السبكي ٣٢٨/٤.

خاتمة البحث

هـ نتائج لبحـ :

- **أورد الأصفهاني أربعة براهين دالة على وجود الله تعالى، اعتمد في البراهين الثلاثة الأولى على فكرة الإمكان، واعتمد في البرهان الرابع على فكرة الحدوث.**
- **يشيد الأصفهاني بأول برهان من براهينه الأربعة، ويصفه بأنه برهان شريف، وأنه تميز بأمرين: الأول: أن التسلسل والدور ينقطعان به، والثاني: أنه لا يتوقف على غيره، وغيره يتوقف عليه.**
- **يرتكز البرهان الأول على فكرة اللزوم العقلي بين الممكن والواجب، وإثبات وجود الواجب من خلالها؛ من حيث إن الممكن لا يُتصور تحققه ووجوده بدون تحقق ووجود المرجح الذي أوجب وجوده، وإذا كان الممكن ضروري الوجود، فلازمه ـ وهو واجب الوجود ـ لا بد أن يكون موجودا.**
- **يقسم الأصفهاني الصفات عموما إلى أربعة أقسام، ويؤكد على أن التغير في النسب والإضافات أمر لازم ولا استحالة فيه؛ لكون النسب والإضافات أمورا عدمية، وأما التغير في الصفات الحقيقية فهو على الله تعالى محال.**
- **ينبه على قضية من الأهمية بمكان، وهي أن بعض المجسمة يستدل على إثبات الجهة بأن الحكم بأن ليس هناك موجود ليس بجسم ولا في مكان وجهة هو أمر بدهي، فيورد عليهم الأصفهاني نقضا، حاصله: أنه لا شك أن لنا أمورا ليست في جهة ولا مكان، منها الماهيات الكلية ومنها الأعداد، وإذا ثبتت هذا عُلم أن نفي موجود ليس بجسم ولا في مكان وجهة ليس معلوما بالبديهة.**
- **يبرهن الأصفهاني على وحدة واجب الوجود ببرهان الاشتراك والامتياز، ويقتصر عليه، مخالفا بذلك الطريقة السائدة عند المتكلمين من الاعتماد على برهان التمانع.**
- **يقف الأصفهاني موقف الحياد في مسألة معنى كون الله تعالى سميعا وبصيرا، فيذكر حجة كل مذهب من دون ترجيح أو نقد. ويبدو أن الأصفهاني يرى أنه لا قاطع في هذه المسألة وأن الأدلة فيها لا تخرج عن حد الظنية، ولذا فقد آثر التوقف.**
- **يرى الأصفهاني أن الحق في مسألة: "هل صفات الله تعالى محصورة في صفات المعاني السبعة أو لا؟" أنه لا دلالة على هذه الصفات الزائدة على المعاني السبعة نفيا وإثباتا، وهذا توقف منه في هذه المسألة، وهو رأي وجيه وحقيق بالأخذ؛ وذلك لأن الإثبات فيه نوع من التحكم، والنفي فيه نوع من التقحم، والسلامة منهما مطلب كل منصف.**
- **يرى الأصفهاني أنه إذا تلخصت مسألة الرؤية لا يبقى بين المعتزلة والأشاعرة نزاع، وإنما النزاع بين المعتزلة والمجسمة.**
- **يرى الأصفهاني أن فكرة الكسب التي قال بها الأشعري هي أمر مستحيل.**

- **يرى الأصفهاني أن القول الحق في مسألة أفعال العباد هو ما اختاره إمام الحرمين الجويني.**
- **يصرح الأصفهاني بأن الحق أن وجود العقول والنفوس هو من الأمور الممكنة؛ وذلك لأنه لا دليل على وجودها ولا على عدمها، فيلزم بقاؤها في حيز الإمكان.**
- **يورد الأصفهاني حججَ المذهبين المشهورين في الحسن والقبح، ويحكم عليها بالضعف، ويصرِّح بأنه ليس لأحد في هذه المسألة دليل يُعوَّل عليه، ولذلك يبدو أن رأي الأصفهاني في هذه المسألة هو الوقف، وإن كان قد يظهر من بعض معالجته لبعض المسائل الكلامية ميلُه لمذهب أهل السنة والجماعة.**

قائمة المصادر والمراجع

- الآمدي وآراؤه الكلامية، للدكتور: حسن الشافعي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أبكار الأفكار، لسيف الدين الآمدي، تحقيق: د. أحمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، بالقاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الأربعين في أصول الدين، للرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٥٣ه.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م.
- أرسطو، للدكتور: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الرابعة، ١٩٦٤م.
- الإشارة في علم الكلام، لفخر الدين الرازي، تحقيق: محمد يوسف إدريس، دار الرازي، الأردن.
- أصول الدين، لأبي منصور البغدادي، دار صادر، بيروت.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين.
- إلهيات الشفاء، لابن سينا، بإشراف: د. إبراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مؤسسة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية.
- الشامل في أصول الدين، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: محمود عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- تبصرة الأدلة في أصول الدين، لأبي المعين النسفي، تحقيق: كلود سلامة، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام الأشعري، لابن عساكر، دار الكتاب العربي، لبنان.
- تخليص التلخيص، لابن جماعة، تحقيق: د. خالد العدواني، منشور في مجلة قطاع أصول الدين، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد التاسع، ١٤٣٥-٢٠١٤.
- تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد، لشمس الدين الأصفهاني، تحقيق: د. خالد حماد العدواني، دار الضياء، الكويت.
- تلخيص المحصل، لنصير الدين الطوسي، تحقيق: عبد الله نوراني، دار الأضواء، بيروت.
- تهافت الفلاسفة، لخواجه زاده، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٢١هـ.

- رفع الحاجب عن ابن الحاجب، لتاج الدين السبكي، عالم الكتب، لبنان.
- شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة.
- شرح معالم أصول الدين، لابن التلمساني، تحقيق: نزار حمادي، دار الفتح، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣١ه-٢٠١٠م.
- شرح المقاصد، لسعد الدين التفتازاني، مطبعة الحاج محرم أفندي، تركيا، ١٣٠٥هـ.
- شرح المواقف، للشريف الجرجاني، دار الطباعة العامرة، تركيا.
- شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام، لعبد الرزاق اللاهيجي، تحقيق: أكبر أسد علي، مؤسسة الإمام الصادق، طهران.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، عيسى الحلبي، القاهرة.
- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية، لمحمد صالح الزركان، دار الفكر، دمشق.
- فواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت، لعبد العلي الأنصاري، مطبعة بولاق، مصر.
- القواعد الكلية في جملة من الفنون العليمة، لشمس الدين الأصفهاني، تحقيق: د. منصور كوشينكاغ ود. بلال تاشقين، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.
- القول السديد في علم التوحيد، لمحمود أبو دقيقة، تحقيق: عوض الله جاد حجازي، مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى.
- المباحث المشرقية، لفخر الدين الرازي، مطبعة الأسد، طهران.
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، لفخر الدين الرازي، تحقيق: د. حسين أتاي، مكتبة التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- المحيط بالتكليف، للقاضي عبد الجبار، تحقيق: عمر السيد عزمي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- المعتبر في الحكمة، لأبي البركات البغدادي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٥٨هـ.
- المطالب العالية، لفخر الدين الرازي، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- مطالع الأنظار في شرح طوالع الأنوار، المطبعة الخيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٣هـ.

- معالم التوحيد في القرآن الكريم، لجعفر السبحاني، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- المغني في أبواب العدل والتوحيد، للقاضي عبد الجبار، تحقيق مجموعة من الأساتذة، بمراجعة: د. إبراهيم مدكور، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٨٥ه-١٩٦٥م.
- مقالات الإسلاميين، للشيخ أبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥.
- نهاية الاقدام في علم الكلام، لأبي الفتح الشهرستاني، تحقيق: إلفرد جيوم، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.